المؤسسة اللبنانية للديمقراطية
وحقوق الإنسان (لايف)

منهجيّة النظام السوري في

اعتقالات النساء خلال الثورة

المؤسسة اللبنانية للديمقراطية
وحقوق الإنسان (لايف)

تم إعداد هذا التقرير من قبل الناشطة الحقوقية ياسمينا بنشي بالشراكة مع مؤسسة لايف ومنتدى الشرق الأوسط للسياسات ودراسات المستقبل

مع بداية الحراك الثوري
في سوريا في العام ٢٠١١
اعتمد النظام السوري
سياسة الاعتقالات
القسرية للسوريين عموماً
والاعتقالات الممنهجة
للنساء خصوصاً، للحدّ من
الحراك الذي كان يطالب
بالحرية وإسقاط النظام،

ولإسكات المعارضين
الذين كانوا ينتقدون
السلطة، فالمرأة في
مجتمعنا المحافظ
يُخشى عليها من
التعرض للإيذاء الجسدي
أو الجنسي داخل
السجون والمعتقلات.

المؤسسة اللبنانية للديمقراطية
وحقوق الإنسان (لايف)

خلفية الاعتقالات

استهدفت حملات الاعتقالات واسعة النطاق التي شنها النظام السوري الناشطات في الحراك الثوري والمدني ممن شاركن في المظاهرات السلمية للضغط على المجتمع المحلي وإيقافه عن نشاطه ضد النظام.

كما استهدفت زوجات وبنات وحتى أمهات الناشطين، لابتزاز ذويهنّ وإجبارهم على تسليم أنفسهم وإيقاف حراكهم ضد النظام، لكن الكثير من الحالات التي قام بها الرجال بتسليم أنفسهم للأجهزة الأمنية مقابل الإفراج عن النساء قوبلت بالغدر من قبل النظام السوري وعدم إطلاق سراح النساء والتعذيب المضاعف للرجال الذي يُفضي بأغلب حالاته إلى الموت داخل الأفرع الأمنية والسجون.

كذلك شن النظام حملات اعتقالات مُمنهجة لنساء بعض القرى والمناطق السورية التي تشهد حراكا ثوريا، لإخضاع أبناء المنطقة ضمن مخططه الذي يهدف لتضييق الخناق على السكان وتهجير أكبر عدد منهم، حيث كانت النساء تعتقل أيضاً على الحواجز الأمنية بسبب هويتها التي تحمل انتمائها لإحدى المدن أو المناطق الثائرة.

وقد تركزت الاعتقالات في كثير من الأحيان على الفئة المثقفة من طبيبات ومهندسات وطالبات جامعيات، فهنّ الفئة الأكثر إقلاقاً وتأثيراً بالنسبة للنظام السوري، كما كان للتقارير الكيدية دور كبير في اعتقال الكثير من النساء أيضاً.

المؤسسة اللبنانية للديمقراطية
وحقوق الإنسان (لايف)

تقول (حنان) وهي أرملة من درعا «اعتقلت مدة عامين وأربعة أشهر بسبب تقريرٍ كيدي من جارتي التي استدانت منّي مبلغ ثلاثين ألف ليرة سورية، وحين طالبتها بالنقود لأشتري ثياباً مدرسية ولوازم لأطفالي، بدأت تتهرب من دفع المبلغ وعندما ألححت في طلبي هددتني بأنها ستخبر الأمن بأني أقوم بمساعدة المسلحين، لكني لم أتوقع للحظة أنها ستفعل ذلك وهي تعلم تماماً أنّ لا علاقة لي بأيّ حراك، بعد حوالي أسبوع داهم الأمن منزلي واعتقلني بتهمة تهريب السلاح إلى جماعات إرهابية، ليبقى أطفالي وحدهم دون معيل طوال تلك المدة لولا بعض الأقارب الذين احتضنوهم خلال فترة اعتقالي»

كما عمد النظام إلى شن اعتقالات عشوائية مُكثفة تسبق كلّ عملية تبادل يتمّ الاتفاق عليها ما بين النظام السوري وفصائل المعارضة، فيركز على اعتقال النساء في الشوارع أو عند الحواجز الأمنية أو من المنازل وأماكن العمل ضمن حملات المداهمة.

حيث أن صفقات التبادل شجعت النظام السوري وغيره من الفصائل على زيادة الاعتقال من أجل تلك الصفقات، إذ لجأت الأطراف المختلفة خاصة النظام السوري لاعتقال النساء بشكل ممنهج لاستخدامهنّ كورقة ضغط أو ملف تفاوض.

تقول (هنادي) إحدى الناجيات من سجون النظام السوري «كنت معتقلة داخل سجن عدرا المركزي في دمشق بداية العام ٢٠١٤ حين بدأت أعداد النساء اللواتي تمّ تحويلهنّ من الأفرع تزداد وبدأت غُرف السجن تكتظ بهنّ، إلى أن جاء يوم العاشر من مارس ٢٠١٤ وتمّ الإعلان عن مبادلة بين النظام السوري وأحد الفصائل الإسلامية التي كانت قد اختطفت راهبات معلولا للتبادل على بعض المعتقلات، حينها عرفنا أنّ تلك الاعتقالات الكثيرة كانت نتيجة الإعلان عن مبادلة قريبة»

التهم الموجهة للنساء

تنوعت التهم الموجهة للمعتقلات وتفنن النظام السوري بابتداع تهمٍ لم نسمع عنها قط، وقد كانت التهم الموجهة لبعضهنّ كبيرة لدرجة تقتضي تحويلهنّ إلى محاكم ميدانية عسكرية، لكن العدد الأكبر منهنّ تحولن إلى (محكمة الإرهاب) التي تمّ تشكيلها وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٢٢ في العام ٢٠١٢ بدلاً من محكمة (أمن الدولة العليا)، وهناك حالات نادرة يتم فيها تحويل المعتقلات إلى المحكمة العسكرية.

داخل سجن عدرا المركزي والذي يتمّ تحويل المعتقلات إليه من كافة الأفرع الأمنية في المدن السورية، يُسمح للمعتقلة بتقديم طلب إخلاء سبيل من خلال ورقة يتم شراؤها عن طريق أحد عناصر السجن، وذلك من أجل معرفة نوع التهمة الموجهة لها ونوع المحكمة التي ستخضع إليها، وقد فوجئت الكثير من النساء بنوع التهم الموجهة لهن والتي لم يسمعن بها طوال حياتهن مثل تُهم (جهاد النكاح، وهن الأمة، تشكيل عصابة أشرار، الاستدراج...).

تقول (فاطمة) وهي سيدة في الخامسة والخمسين من عمرها «اعتقلت مع شقيقتي بداية العام ٢٠١٣ على أحد الحواجز الأمنية في طريقنا باتجاه دمشق بسبب تقرير كُتب في شقيقتي عن قيامها بمساعد المسلحين في مدينة دوما بريف دمشق، ثمّ قاموا بنقلنا إلى أحد الأفرع الأمنية بدمشق، لم يُطلقوا سراحي خوفاً من أن أُخبر أحداً عن مكان اعتقال شقيقتي (رغم أنّني لستُ مطلوبة أمنياً) وعندما وصلنا إلى سجن عدرا المركزي قمنا بتقديم طلب إخلاء سبيل لمعرفة تهمنا، فكانت التهمة الموجهة لشقيقتي هي طبخ الطعام للمسلحين أما تهمتي فكانت تذوق الطعام المطبوخ للمسلحين!!!»

المؤسسة اللبنانية للديمقراطية
وحقوق الإنسان (لايف)

الإساءة إلى سمعة المعتقلات

يستخدم النظام السوري أسلوب التشهير والإساءة إلى سمعة المعتقلات خاصة الناشطات الفاعلات منهنّ بُغية إشغال المجتمع عن الانتهاكات التي يقوم بها، وحتى لا تستطيع الناجيات متابعة نشاطهنّ بعد الخروج من المعتقل، حيث أنّ لمجتمعنا الشرقي طابعاً محافظاً تشغله قضايا المرأة وسمعتها عن أية قضية أخرى.

تتحدث (هند) من مدينة الحسكة بعد خروجها من المعتقل كيف روّج النظام للإساءة إلى سمعتها واتهامها بارتكاب أعمال لا أخلاقية مع المسلحين: «حين أُطلق سراحي من سجن عدرا المركزي بدمشق توجهت إلى أقرب منطقة سكنية لأتصل بعائلتي وأطلب منهم المجيء لاصطحابي إلى مدينتنا أو أن يُرسلوا لي سيارة أجرة من منطقتنا لتعيدني إلى بيتنا، لكن والدي طلب مني أن أبقى في دمشق حتى يأتي إليّ، بعد قدوم والدي ووالدتي طلبا مني البقاء عند أحد الأصدقاء في دمشق ريثما أسافر إلى تركيا! وبعد إصراري على والدتي أن تخبرني لماذا لا يُريدانني أن أعود لبيتنا، أجابتني أن بعض عناصر الأمن في منطقتنا قاموا بالترويج إلى أنّ اعتقالي كان بسبب علاقات مشبوهة مع المسلحين، وأنّ والدي منذ ذلك الحين لا يستطيع التعامل مع أقربائنا أو أصدقائنا بسبب العار المُلفق لابنته أمام أبناء المدينة».

المؤسسة اللبنانية للديمقراطية
وحقوق الإنسان (لايف)

الاحتفاظ ببعض المعتقلات لسنوات أو نقلهنّ إلى أماكن مجهولة

يتعمد النظام السوري الإبقاء على بعض المعتقلات مدة طويلة خاصة من الناشطات اللواتي تتم المطالبة بهنّ بشكل مكثّف وفي العديد من المحافل أو من ذوي بعض السياسيين والناشطين المعروفين ليكنّ رهن مبادلات أو مفاوضات كبرى، كالمعتقلة (طلّ الملوحي) من حمص وهي من أقدم المعتقلات حيث اعتقلت بداية العام ٢٠١٠ ولم تكن قد بلغت السن القانوني بعد، ثمّ صدر بحقها حكم بخمس سنوات مبرمة في العام ٢٠١١ عندما أتمّت ثمانية عشر عاماً، وما زال النظام السوري يحتفظ بها داخل سجونه إلى اليوم، رغم انتهاء فترة حكمها منذ شهر شباط العام ٢٠١٥.

كما تمّ نقل العديد من المعتقلات إلى أماكن مجهولة يُخشى أنها سجن صيدنايا العسكري.

-منع السفر ومتابعة جلسات المحكمة:

بعد خروجهنّ من المعتقل تمُنع العديد من الناجيات السفر خارج البلاد بعد وضع إشارةٍ في قيودها تمنعها من التحرك، كما تضطر العديد من الناجيات من الاعتقال إلى متابعة جلسات محاكمتهن في محكمة الإرهاب بقرار من القاضي ما يجعلهنّ غير قادراتٍ على السفر خارج البلاد، كما يعني أيضاً إمكانية صدور حكمٍ بحقهنّ في أية لحظة واعتقالهنّ مرّة أخرى، لذا فهنّ مجبرات على مغادرة البلاد بطرق غير شرعية حرصاً على أمنهن وخوفاً من عودتهنّ إلى المعتقل مرة أخرى.

تحدثنا نور عن رحلة سفرها الشاقة بعد إطلاق سراحها بثلاثة أيام نهاية العام ٢٠١٥ «كنت قيد الإقامة الجبرية في مدينتي دمشق لمتابعة جلسات محاكمتي بتهمة تمويل الإرهاب وارتكاب أعمالٍ إرهابية، حينها طلبت مني عائلتي مغادرة البلاد حالاً بطرق التهريب نحو ريف مدينة إدلب في رحلة مُضنية استمرت أكثر من ست عشرة ساعة مروراً بالعديد من الحواجز الأمنية، وصلت المنطقة بخير وأمان ومنها توجهت إلى تركيا لأستقرّ هناك، وبعد عامين من جلسات المحاكمة التي تغيبت عنها تمّ إصدار حكم غيابي بحقي من محكمة الإرهاب والحكم عليّ بالسجن مدّة خمسة عشر عاماً».

المشاكل القانونية والأمنية التي تعاني منها الناجيات

-الملاحقة الأمنية:

إطلاق سراح المعتقلة لا يعني أنّها أصبحت آمنةً من الاعتقال فالعديد من الناجيات تعرضن للاعتقال مرة أخرى نتيجة أنهنّ كنّ مطلوبات لأفرع أخرى، فعندما ينتهي الاعتقال لصالح فرعٍ ما لا يُعمم ذلك على بقية الأفرع، ما يجعل الناجية مُعرضة للاعتقال عند أيّ حاجز تمرّ به أو في أيّ مكان آخر.
أما اللواتي خرجن في صفقات تبادل فهنّ أكثر عرضة للاعتقال المباشر على اعتبار أنّ النظام السوري يحسب أغلب الصفقات التي أبرمها مع فصائل المعارضة غُبناً لحقه! ومن ثمّ يعود لملاحقة اللواتي أُفرج عنهنّ واحدة تلوَ الأخرى.
تروي (آيات) من حمص والتي كانت معتقلة مع شقيقتها: «بعد خروجي من المعتقل مع شقيقتي في إحدى صفقات التبادل عدنا إلى منزل عائلتنا في حمص للاستقرار هناك، وبعد ثلاثة أشهر قررت شقيقتي السفر إلى دمشق لزيارة أقاربنا رغم تحذيري لها وخوفي عليها، وعند أحد الحواجز الأمنية في الطريق ما بين حمص ودمشق، اعتقلت بتهمة الترويج للإرهاب ولازالت حتى اليوم معتقلة داخل سجن عدرا المركزي بدمشق».

لم تكن المشاكل الأمنية والقانونية حكراً على النساء الناجيات من الاعتقال فقط، بل إنّ زوجات المعتقلين والمختفين قسراً كان لهنّ جزء وافر من تلك المصاعب، حيث تعرضت العديد منهنّ للملاحقة الأمنية والاعتقال أثناء السؤال عن زوجها في مراكز الاحتجاز والأفرع الأمنية، كما أنهنّ كنّ يتعرضن للابتزاز المادي والجنسي من قبل بعض عناصر الأمن والسماسرة عند السؤال عن أزواجهنّ وأماكن احتجازهم، حيث يُطلب من الزوجات مبالغ مالية كبيرة مقابل الحصول على أية معلومة تفيد بمصير الزوج المعتقل أو المختفي قسراً أو مكان احتجازه، وغالباً ما تكون تلك المعلومات كاذبة وغايتها الابتزاز فقط.

تقول (مها) زوجة معتقل وأمٌّ لطفلين: «بعد اعتقال زوجي حاولت البحث عنه طويلاً، فشقيقاه قد لجأا خارج البلاد ووالداه طاعنان في السنّ لا يستطيعان التحرك للسؤال عنه، وبدأت ألجأ إلى المحامين عليّ أصل من خلالهم إلى أية معلومة عن زوجي، نصحتني إحدى صديقاتي بالتواصل مع أحدهم ممن له تواصل المباشر مع مسؤولين في الأمن، وعندما قابلت ذلك الشخص الذي لم أفهم طبيعة عمله طلب مني مبلغاً مالياً مقابل معرفة مصير زوجي فيما إذا كان حيّاً أو ميتاً، ما اضطرني لبيع آخر قطعة ذهبٍ أملكها، وبالفعل أخبرني هذا الرجل أنّ زوجي محتجز في سجن المزة التابع للمخابرات الجوية وأنّ عليّ أن أدفع مبلغ مئة ألف دولار لأُخرج زوجي من السجن، ولم يكن بوسعي تأمين ذلك المبلغ الخيالي، ثم غادرت البلاد مع أطفالي خوفاً من الملاحقة لأكتشف بعد ستة أشهر أنّ زوجي قضى تحت التعذيب منذ عامين».

المشاكل الأمنية والقانونية والاجتماعية التي تعاني منها زوجات المعتقلين والمختفين قسراً

قانونياً:

تـزداد المشـاكل والمصاعـب تعقيـداً بالنسـبة لزوجـات المعتقلـين والمختفـين قـسراً، إذ ينـص قانـون الأحـوال الشـخصية السـوري عـلى ولايـة الأب عـلى أطفالـه، بمـا في ذلـك ممارسـة صلاحياتـه التأديبيـة بحقهـم وتوفـير الرعايـة الطبيـة لهـم والتعليـم والموافقـة عـلى زواجهـم وغـير ذلـك مـن الأمـور المتصلـة برعايـة القُصّر، أمـا دور الأم فيتلخـص في كونهـا الحاضنـة بمـا يتيـح لهـا تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية لأطفالهـا لا أكـثر، وعليـه ففي حـال غيـاب الأب أو اختفائـه لا تملـك الأم الحـق القانـوني في الولايـة عـلى أطفالهـا، الأمـر الـذي مـن شـأنه أن يخلـق مشـاكل كثـيرة خاصـة بـين الزوجـة وأهـل الـزوج.

إضافـة لمشـاكل اقتصاديـة تنتـج عـن الحجـز عـلى الأمـوال المنقولـة وغـير المنقولـة للمعتقلـين مـن قبـل النظـام السـوري، وهـذا يعنـي عـدم انتفـاع زوجـة وأطفـال المعتقـل بأموالـه وضرورة مغـادرة العقـار المحجـوز، مـا يـؤدي إلى أزمـة ماليـة تلحـق بالعائلـة كاملـة، وسـتجد الزوجـة نفسـها مضطـرة للبحـث عـن عمـل لتعيـل أسرتهـا وقـد لا يكـون هـذا العمـل متناسـبا مـع دراسـتها أو وضعهـا الاجتماعـي أو طبيعتهـا الفيزيولوجيـة، عـلاوة عـلى مسـؤولية رعايـة الأطفـال الصغار في أغلـب الأحيان. وهـو الحـال أيضـاً بالنسـبة لأسرة المختفـي قـسراً، حيـث لا تسـتطيع الزوجـة أو أحـد أفـراد العائلـة الانتفـاع بأمـلاك المختفـي حتـى يتـم الكشـف عـن مصيـره أو بلوغـه «سـن الهـلاك» (أي أن يكـون المختفـي قـد تجـاوز السـبعين مـن عمـره حسـب القانـون السـوري) مـا يعنـي معانـاة اقتصاديـة أيضـاً للزوجـة والعائلـة.

اجتماعياً:

كثيرا ما يتعرض أفراد هذه الأسر للوسم الاجتماعي، لا سيما النساء اللواتي غالباً ما تصبحن منبوذات من المجتمع بعد اختفاء أزواجهن لأنهنّ قد يُتهمن مجتمعياً بارتكاب الأخطاء، أو لأن الناس يخافون من الصلة بينهم وبين أسرة شخص كان ضحية للاعتقال أو للاختفاء القسري.

أما العائلات التي نزحت داخل سوريا أو لجأت إلى دول الجوار فكانت أكثر مشاكلها تتعلق بعدم مقدرتها على الحصول على ورقة موافقة الأب فيما يخص الأطفال بالنسبة للسفر أو تسجيلهم في المدارس، حيث كانت بعض الزوجات تخشى أن تصرح بأنّ زوجها معتقل خوفاً من التنمر على أطفالها في مناطق النزوح في سوريا مما اضطر بعض النساء لتوفية أزواجهنّ دون التأكد من ذلك كي يتخلصن من تلك الصعوبات التي كانت تعيق بعض الإجراءات الضرورية في حياتهن، وهذا يعني مشاكل قانونية أخرى في حال خروج الزوج حياً من المعتقل أو عودته بعد اختفاءٍ قسري حيث أنه سيكون موفى في سجلات القيود المدنية.

هذا ولا تزال السجون والمعتقلات السورية تغصّ بآلاف المعتقلات من النساء بعضهنّ مجهولات المصير، وأخريات تمّ نقلهنّ من مراكز الاحتجاز إلى جهات مجهولة، ولا تزال معاناة الناجيات وزوجات المعتقلين والمختفين قسراً مستمرة إلى اليوم.

وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الانسان اعتقال أكثر من ٨٠٣٨ سيدة في سجون النظام السوري حتى نهاية عام ٢٠١٩، كما وثقت أكثر من ١١٨٠٠٠ ما بين معتقل ومفقود قسراً، وهذا ما يؤكد معاناة آلاف العائلات السورية من لوعة الفقد.

المؤسسة اللبنانية للديمقراطية
وحقوق الإنسان (لايف)

وبعد كل ما تمّ توثيقه وذكره ، نجد أنّ هناك منهجية واضحة اتبعها النظام السوري من خلال اعتقالات قسرية للنساء كسياسة ضغط على المجتمع برُمّته في فترة الثورة السورية، مما أثر سلباً على حياتهنّ واستقرارهنّ نتيجة الظروف التي أجبرتهن على مغادرة البلاد، أو اعتقالات الرجال التي سببت مشاكل حقيقية لذويهم وأسرهم على كافة الأصعدة خاصة النساء والأطفال، إذ تسببت تلك المشاكل بنزوح وتشريد الكثير من العائلات في سوريا.

وقد تعمد النظام إشغال المجتمع وإغراقه بقضايا اجتماعية وقانونية تبعده كل البعد عن الهدف الأساس الذي انتفض الشعب السوري لأجله، ألا وهو الحرية وإسقاط النظام، ما جعل المجتمع مفككاً منقسماً غارقاً في مشاكله ومقيداً بعدة قيود رسمها النظام السوري له.

كما أنّ الشهادات وحالات الانتهاك التي وثقتها المنظمات المحلية والدولية والتقارير التي صدرت تؤكد ضلوع النظام السوري في ارتكاب جرائم ممنهجة ضد الإنسانية وجرائم حرب، ولعل الصور التي سربها المنشق عن النظام (قيصر) أكبر شاهد في هذا العصر على الانتهاكات التي قام بها النظام السوري بحقّ السوريين طوال سنوات الثورة.

(تمّ إعداد هذا التقرير بعد القيام بإجراء مقابلات حيّة مع ٢٠ سيدة من نساء ناجيات من الأفرع الأمنية والسجون السورية وزوجات معتقلين ومختفين قسراً، ممن عانين تجارب مريرة أمنياً وقانونياً واجتماعياً أثناء تواجدهن في مناطق سيطرة الحكومة السورية).

المؤسسة اللبنانية للديمقراطية
وحقوق الإنسان (لايف)